

القط والفار» إلى رحاب المشرقية

ودولة وشعباً، بالنظام، وتماهي بين تاريخ هذا النظام وتاريخ البلد؛ لتؤكد أن الأردن «كيان وظيفي».

علمياً، وتاريخياً، لا يوجد كيان يتخذ صفة دولة، يمكن وصفه بأنه «وظيفي»، أي أنه موجود وحي ومستمر، فحسب، لتأدية وظيفة سياسية معينة؛ يغدو ذلك ضرباً من اللغو بقصد التثمين التي لا يمكنها إلغاء واقع أن هناك جماعة وطنية ذات سمات متقاربة، وتستقر، منذ قرون، في نطاق جغرافي - سياسي واحد، وتتمتع بعلاقات داخلية ومشاركات لهجوية وترائية وعقلية سياسية وثقافية، وتنظر إلى نفسها بوصفها جماعة واحدة، أي بوصفها شعباً، وقد انخرطت، لأجيال عدة، في بناء دولة وطنية، بينها التحتية ومؤسساتها السياسية والعسكرية والخدمية والتربوية وأحزابها وجمعياتها، وأنتجت نخباً في مختلف المجالات، وأسست حركتها الوطنية - على تعثرها وفشلها - لا يمكن أن يكون كل ذلك قد حصل، في سياق «وظيفي»، أما أن البنية الاجتماعية الأردنية «عشائرية»، فهي سمة المنطقة الحورانية - المؤابية من بلاد الشام، وقد يعرقل ذلك، كما يفعل في أكثر من بلد عربي، اختراقها عالم الحداثة، لكنه لا يمنع من حيث المبدأ، تكونها الوطني، ولا يمنع

تبلورها الاجتماعي، ولا يحول، بالضرورة، دون قدرتها على الانخراط في دولة ينبع وجودها من ذاته. وإذا ما تتبعنا تاريخ الأردن الحديث، منذ العشرينيات، فسنجد أنه يمثل صراعاً مستمراً، حاداً أو خافتاً، بين المجتمع الساعي إلى بناء دولته الوطنية، وبين نظام وظف الدعم الدولي والإقليمي له لتنفيذ مشاريع سياسية خاصة به، ولا تعكس مصالح الشعب الأردني ولا الدولة الأردنية. وأسوأ هذه المشاريع، وأدومها، وأكثرها ضرراً بالأردن والأردنيين، هو مشروع التوسع على حساب فلسطين وشعبها وهويتها. وفي سبيل هذا المشروع الوهمي، فقد سعت العائلة الهاشمية، تاريخياً، إلى التفاهم مع الحركة الصهيونية، وتمكنت من توسيع نطاق حكمها بإلحاق الضفة الغربية. وقد دفع الأردن، دولة وشعباً، ثمناً باهظاً جداً، جراء هذا المشروع، من صراعات وتعثر تنموي وتشقق ديموغرافي سياسي. وهو اليوم مهدد بنجاح مشروع الوطن البديل، بحيث يكون الأردنيون، الضحية رقم 2 على مذبح الصهيونية، بعد الشعب الفلسطيني نفسه.

القيام بالكشف عن هذا المشروع الهاشمي، في تاريخيته، ضروري، علمياً ونضالياً، ولكن المماهة بينه وبين المشروع الوطني الأردني، لا يعدو كونه موقفاً عنصرياً معادياً لشعب بكامله. زياد منى ينظر إلى الأردنيين نظرة ازدراء وكراهية، محملاً إياهم كل ما فعله الهاشميون منذ الحسين بن علي، أي ما قبل مجيء الأمير عبد الله إلى الأردن. وبينما يلجأ، بصورة انتقائية، إلى التذكير بمساعي بعض شيوخ العشائر الأردنية للتعاون الاستثمائي مع الوكالة اليهودية، وتاجيرها أراضي أردنية، فإنه يتجاهل، كلياً، المخات من شيوخ العشائر والمتقنين الأردنيين، الذين تصدوا، وخصوصاً منذ المؤتمر الوطني الأردني الأول العام 1928، للصهيونية. وبدلاً من أي يشير إلى النضال البطولي الذي خاضته جماهير شرق الأردن ضد التسلسل الصهيوني إلى البلاد، ومنع بيع الأراضي للوكالة اليهودية، وخصوصاً مسعى الأمير عبد الله لتأجيرها غور كبد، فإنه يؤكد على دور الإنكليز في الحيلولة دون نجاح اليهود في التمدد إلى شرق الأردن؛ حتى إنه لم يفسر الموقف الإنكليزي ذلك، أقله بالسعي إلى الحفاظ على الهدوء، وعدم إثارة المعارضة في أرض ليست جزءاً من وعد بلفور.

طيب. لماذا يتجاهل زياد منى أسماء السماسرة الفلسطينيين الذين نشطوا في العشرينيات والثلاثينيات في شرق الأردن لحساب الوكالة اليهودية؟ ولماذا يتجاهل دور النخبة الفلسطينية في الضفة الغربية، التي سهلت وأيدت وباركت عملية ضم الضفة الغربية للأردن، للحفاظ على امتيازاتها الاجتماعية

والسياسية في «دولة الوحدة» على حساب المناضلين والفئات الشعبية التي تعرضت للسحق على جانبي النهر؟

يجب زياد منى أن يكرر القول إنه جرى فصل ما يسميه «عبر الأردن» عن فلسطين؛ لديه رغبة دفينة بالقول إن هذه أرض فلسطينية؛ صحراء فلسطين التي يسكنها بدو رحل، لا شعب، مستعيداً السرديّة الصهيونية عن فلسطين، لا بل إنه يتوافق، كلياً، مع بنيامين نتنياهو، في كتابه «مكان تحت الشمس»، حين يؤكد أن تقسيم فلسطين حصل فعلاً، سنة 1921، بفصل «عبر الأردن» عن فلسطين غربي النهر! يقول زياد منى «المنطلق السليم لأي نشاط وطني قومي في الأردن يكمن في اتحاده انصهارياً مع النضال الفلسطيني»، ونطرح هنا الأسئلة الآتية:

لماذا يستخدم منى - كما في كل كتاباته - تعبير

أن الأوان لكي نخرج إلى أفق جديد يقوم على بناء حركة تحرر وطني واحدة في المشرق العربي

«في الأردن»، بينما يستخدم باء النسبة في «فلسطيني». إنه ينظر إلى الأردن كجغرافيا لا كوطن، ويعترف بـ «وطنين في الأردن»، وليس بـ «وطنين أردنيين». ثم أي «نضال فلسطيني» ينبغي على «الوطنين في الأردن» أن ينصهروا فيه؟ في فتح أم في حماس؟ ثم لماذا لا ينصهروا الوطنيون الأردنيون في النضال السوري؟ سوريا هي الوطن الأم للكيانات الفلسطينية والأردنية واللبنانية؛ وهي مركز المقاومة في مواجهة إسرائيل والرجعية؛ أفلا يكون المنطق السليم أن ننصهر في المركز السوري جميعاً؟ لا أعرف من أين يأتي زياد منى بمعلوماته حول الوضع في الأردن، لينطالب بهذا المطلب المضحك: «منح الفلسطينيين حاملي التابعية الأردنية، حقوقهم المدنية كاملة من دون نقصان...» ولو! الفلسطينيون - الأردنيون - وهم يشكلون 43 بالمئة من الأردنيين - مواطنون كاملو المواطنة. وهم لا يتمتعون فقط بحقوقهم المدنية الكاملة، بل بحقوقهم السياسية، بما في ذلك حصتهم من النيابة والوزارة ورئاسة الوزارة والوظائف العليا والأمن والاستخبارات والدرك والصحافة السخ وأزيدك علماً أنه، بسبب سياسة النظام القائمة على «أردنة الفلسطينيين»، فإن النخب الفلسطينية - الأردنية تحظى بالامتيازات التي لا يحظى بها نظراؤهم الأردنيون. أم أن زياد

منى يتحدث عن أكثر من مليون فلسطيني مقيم - ليس من اللاجئين ولا النازحين - وإنما من مواطني الضفة الغربية من المهاجرين الاقتصاديين. هؤلاء يتمتعون بالحقوق المدنية، وتطالب الولايات المتحدة بتجنيسهم كجزء من الحل النهائي، فهل يرى منى ما يراه الأميركيون؟

أن الأوان لكي نضع كل ذلك جانباً، ونخرج من لعبة القط والفار الفلسطينية - الأردنية، إلى أفق سياسي جديد، يقوم على بناء حركة تحرر وطني واحدة في المشرق العربي، تضم الوطنيين الفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين والسوريين والعراقيين، من دون تعصبات كيانية، ومن دون محاولات تسلط أو إلغاء أو انصهار. ولا أريد، هنا، تكرار ما قلناه مراراً حول ضرورة وأولوية الحل المشرقي لأزمات التنمية والتقدم الاجتماعي والقدرة الدفاعية لكيانات المشرق العربي، بل أختصر الكلام حول الحل المشرقي الممكن لأزمة العلاقة الأردنية الفلسطينية، وأزمة الفلسطينيين، وأزمة النضال الفلسطيني بما هو حركة استرداد وحدة الشعب وتحرير الأرض وتفكيك الكيان الصهيوني.

أولاً، إن أفضل سياق ممكن لتنظيم العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، هو الاندماج في إطار أوسع هو الإطار المشرقي؛ فبينما تحمل الكونفدرالية الثنائية مخاطر التوطن السياسي والوطن البديل والاحتراب الأهلي في ظل الخضوع للهيمنة الإسرائيلية، تشكل الكونفدرالية المشرقية، التي تعترف بفلسطين على الفور عضواً فيها، مجالاً سياسياً قومياً مشتركاً، يحافظ على هويتنا الشعبين الكيانية على أساس التعددية داخل الوحدة، وفي خندق معاد لإسرائيل.

ثانياً، الاعتراف، من دون الإضرار بأي مكتسبات قائمة، بجنسية فلسطينية موحدة للفلسطينيين، ومعاملتهم على السواء كمواطنين الكونفدرالية المشرقية الآخرين، وانخراطهم في انتخابات مجلس وطني فلسطيني معترف به من قبل الكونفدرالية.

ثالثاً، قضية المقاومة هي قضية مشرقية، لا كيانية. والمقاومة، بكل أشكالها، هي الخيار الاستراتيجية لحركة التحرر المشرقية، سواء في مواجهة إسرائيل أو في مواجهة الرجعية العربية. إن هذه الأهداف تشكل برنامجاً كفاحياً متعدد الأشكال والميادين، وتتداخل، في سياقها، مستويات كيانية وشعبية، دولية وأهلية، دبلوماسية ودفاعية، تنموية وديموقراطية إلخ. وكل ذلك، يتطلب حواراً من نمط جديد، ورؤى إبداعية، وتعبئة فكرية وسياسية وجماهيرية، بالغة المشقة، وإنما لا مناص منها.

الفلسطينية. وهي عملية لا تتسم بالحد الأدنى من الواقعية، حتى لو استعاد الفلسطينيون كامل سيادتهم على أراضي الـ 1967، فما بالك حين تكون الأرض الموعودة للدولة، مقطعة بالمستوطنات جوارها وطرقها وبالجدار العازل والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الغور، و«المعنوية» في القدس... إلخ، وبلا سيادة على الموارد والمعايير؟

تعاني الضفة الغربية من عملية هجرة ناعمة مستمرة أدت إلى وفود ما يقرب من مليون مهاجر اقتصادي من مواطنيها إلى الأردن، منذ 1988 بغرض الإقامة شبه الدائمة. وفي الواقع، ليس هناك فرص معيشية واقعية في الضفة الغربية لعودة هؤلاء المهاجرين الجدد المتزايدين باستمرار، على رغم كونهم يتمتعون، بالفعل، بالجنسية الفلسطينية وحق الإقامة في الضفة. الشطب الفعلي لحق العودة، أي عملياً تصفية جوهر القضية الفلسطينية على حساب الأردن، ستكون خلاصة أي حل أت؛ فالمفاوضات ليست لعبة شطرنج، وإنما محصلة لوقائع ساهم النظامان الأردني والفلسطيني في خلقها، عبر ستة عقود.

* عضو الأمانة العامة لحركة اليسار الاجتماعي الأردني

الاستيطان والاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين. وعلينا أن نتذكر بأن عدد المستوطنين الصهاينة ارتفع منذ أوسلو 1993 حتى الآن، أي في ظل المفاوضات المديدة لإنشاء دولة فلسطينية، من 260 ألف مستوطن إلى 520 ألف مستوطن.

هل نعيش، بالفعل، عشية حل للقضية

تم وضع القيادة الفلسطينية والنظام الأردني أمام خيار التناض في نيك رضى واشنتن

الفلسطينية؟ هل سينتهي هذا الكابوس؟ في كل الأحوال، لا حل من دون الاعتراف بـ «يهودية» دولة إسرائيل؛ يعني ذلك، تلقائياً، تقويض حق العودة بالنسبة إلى لاجئي 1948، وعدا عن صندوق توطين اللاجئين الفلسطينيين في أستراليا وكندا، فإن الحل الواقعي المطروح هو عودة النازحين واللاجئين إلى أراضي الدولة

وتسابق الطرفان بعدها على إجراء محادثات سرية، ولم يكن أحدهما معنياً إلا بالوصول إلى اتفاق مع إسرائيل أسرع من الآخر، ما أوصل الإسرائيليين إلى ما يريدون في اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين عام 1993 ومعاهدة وادي عربة مع عمان، في العام التالي.

السياسات الرسمية الأردنية إزاء الفلسطينيين، والتي انطلقت من مشروع الضم، أدت إلى تجنيس قسم كبير من الفلسطينيين، وأردنتهم. وقد أدى نهج المنافسة مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتباع مزيج من سياسات العصا والجزرة مع الجمهور الفلسطيني، وفق معادلة تحسين الظروف الشخصية مقابل الولاء السياسي. ويبدو أن القيادة الفلسطينية انسجمت مع سياسات التجنيس والأردنة للاجئين والنازحين، تخلصاً من أعباء قضية العودة. ومن الواضح أنه بعد محادثات سلام ماراثونية استمرت أكثر من 20 عاماً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أصبح حق العودة نسبياً منسياً. وفي خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013 تحدث عن حل مشكلة اللاجئين ولم يقل شيئاً عن حق العودة. تم وضع القيادة الفلسطينية والنظام الأردني أمام

